

## زكاة

القرار رقم (ITR-2021-80) |

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-5221) |

لجنة الفصل

الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة الرياض

### المفاتيح:

نزاعات زكوية - الربط الزكوي—ضريبة القيمة المضافة - ضريبة الدخل.

### الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي لعام ١٤٠٠هـ- أجابت الهيئة بأنها قامت بمحاسبة المدعي تقديرياً بناءً على مبيعات ضريبة القيمة المضافة- ثبت للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعي عليها الربط الزكوي لعام ١٤٠٠هـ، وحيث يكمن اعتراف المدعي على إجراء المدعي عليها الممثل في الربط التقديرى الزكوي باحتساب (١٥٪) من مبيعات ضريبة القيمة المضافة، وحيث ذكر المدعي بأن هذه المبيعات يصرف جزء كبير منها على إيجارات ورواتب وفوائير كهرباء ومصاريف أخرى - مؤدى ذلك: رد الدعوى - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (١٠) (١٣) (١١) (١٨) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٢٦٦) وتاريخ ٠٧/٠٧/١٤٠٠هـ.
- الفقرة (٣) قواعد حساب زكاة مكلفي التقدير الصادرة بقرار معالي وزير المالية (٨٥٢) وتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ.
- المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.

### الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:  
إنه في يوم الخميس ٢٩/٠٦/١٤٤٢هـ الموافق ١١/٠٢/٢٠٢٣م، عقدت الدائرة الثالثة

للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، المُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٢٣٨٠) وتاريخ ٤/٢٥/١٤٤٢هـ، بناءً على المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/م) وتاريخ ١٥/١٤٢٥هـ، وتعديلاته، جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٢٣٠٥٢٢١-Z) وتاريخ ١٠/٦/١٤٤١هـ الموافق ٤/٢٠/٢٠٢٣م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / ... هوية وطنية رقم (... ) بصفته مالكاً لمؤسسة ... (سجل تجاري رقم ... )، تقدم باعتراضه على الربط الزكي لعام ٤٠هـ الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل.

وبعرض لائحة الدعوى على المُدَعى عليها، أجبت بأن الهيئة قامت بمحاسبة المدعي تقديرًا بناءً على مبيعات ضريبة القيمة المضافة، وذلك استناداً إلى المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨هـ، وتطلب الهيئة رفض الدعوى، مع حفظ حقها في تقديم المزيد من الردود والإيضاحات أمام اللجان.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٩/٦/١٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، حضرها المدعي أصله، وحضرها / ... (هوية وطنية رقم ... )، بصفته ممثل للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفویض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم

(...) وتاريخ ١٧/١٠/١٤٤١هـ. وبسؤال المدعي عن دعواه، أجاب بأنه لا تخرج عما ورد في لائحة دعواه المودعة مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبمواجهة ممثل المدعي عليها بذلك، أجاب بأنه يتمسك برد المدعي عليها المودع لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبسؤال الطرفين عما يودان اضافته، أجابا بالنفي. وبناءً عليه، قررت الدائرة قفل باب المراجعة في الدعوى للدراسة والمداولة.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٣٧هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/م) وتاريخ ١٥/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كان المُدَعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة

للزكاة والدخل في شأن الربط الزكي لعام ٤٤٠هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ٢١/٤/٤٤١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالظلم عليه أمام لجنة الفصل خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، استناداً إلى المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ٢١/٤/٤٤١هـ التي نصت على أنه: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (التسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل»، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بإشعار رفض الاعتراض في تاريخ ٩/١/٢٠٢٠م، وتقديم بدعواه أمام لجنة الفصل في تاريخ ٤/٢/٢٠٢٠م، عليه فإن الدعوى تكون قد استوفت أوضاعها الشكلية، مما يتعمّن معه قبول الدعوى شكلاً.

**ومن حيث الموضوع:** فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعي عليها الربط الزكي لعام ٤٤٠هـ، وحيث يمكن اعتراض المدعي على إجراء المدعي عليها المتمثل في الربط التقديرية الزكوي باحتساب (١٠٪) من مبيعات ضريبة القيمة المضافة، وحيث ذكر المدعي بأن هذه المبيعات يصرف جزء كبير منها على إيجارات ورواتب وفواتير كهرباء ومصاريف أخرى، ومطالبه بإلغاء مبلغ الزكاة التقديرية المحاسب، بينما تدفع المدعي عليها أنه تم محاسبة المدعي تقديرياً بناءً على مبيعات ضريبة القيمة المضافة، وحيث نصت المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٢١٦) وتاريخ ٧/٧/٤٤٠هـ على أنه: «تطاسب الهيئة بالأسلوب التقديرية كل مكلف ليس لديه دفاتر تجارية تعكس حقيقة نشاطه، وغير ملزم بإصدار قوائم مالية وفقاً للأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة، مع مراعاة ما يأتي: ١- الأخذ بإقرار المكلف إذا كان أكبر من تقدير الهيئة. ٢- أن للهيئة إذا تبين لها أن تعاقدات المكلف تتم بطريقة التكلفة مضافاً إليها هامش ربح محدد، أن تأخذ بهامشربح المحدد في العقد، وذلك فيما عدا التعاقدات التي تتم بين الجهات المرتبطة. ٣- أن للهيئة إذا توفرت لديها معلومات تخالف ما قدمه المكلف أن تأخذ بها. ٤- أن للهيئة الاسترشاد

بيانات المكلف لديها عند حساب زكاته بالأسلوب التقديري. ٥- أن يبدأ العام الزكوي الأول للمكلف الذي يحاسب بالأسلوب التقديري، وفقاً لما ورد في المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة، ما لم يثبت المكلف تاريخاً مغایراً لبدء النشاط قبله الهيئة. ٦- أن للهيئة وضع حدود دنيا وعليها لمكونات تقدير وعاء الزكاة للمكلف الذي يحاسب بالأسلوب التقديري، بناء على اختلاف المدن والمواسم والمناسبات وأي ظرف مؤثر في التقدير. ٧- أن للهيئة أن تقوم بتعديل طريقة حساب الأسلوب التقديري، متى رأت الحاجة لذلك؛ وفقاً لتحديث الأنظمة وتغير ظروف السوق وسلوك المكلفين.

٨- أن للهيئة إعادة توزيع الإيرادات والمصاريف في المعاملات التي تم بين أطراف مرتقبة أو أطراف لها القدرة على التأثير في أفعال أو قرارات المكلف بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أطراف تابعة للمكلف؛ لعكس الإيراد الذي كان سيتحقق لو كانت الأطراف مستقلة وغير مرتبطة»، كما نصت المادة (١١) من ذات اللائحة على أنه: «للهيئة محاسبة المكلف بالأسلوب التقديري في الحالات الآتية: ١- إذا لم تتمكن من الوصول إلى بيانات مثبتة تعكس واقع المكلف ونشاطه، ومن ذلك مسک دفاتر تجارية غير دقيقة. ٢- إذا لم يتلزم المكلف بتقديم الإقرار خلال المدة الموضحة في المادة (السبعين عشرة) من اللائحة. ٣- إذا لم يقدم المكلف المستندات المطلوبة باللغة العربية، ومن ذلك: القوائم المالية، أو الدفاتر التجارية خلال المدة الموضحة في المادة (السبعين عشرة) من اللائحة. ٤- إذا لم تتوافق البيانات الواردة في الدفاتر التجارية للمكلف مع واقع نشاطه. ٥- إذا لم يتلزم المكلف في الدفاتر التجارية بالنماذج التي يبنتها الأنظمة واللوائح والقواعد السارية ذات الصلة. ٦- إذا تبين للهيئة عدم صحة المعلومات المقدمة من المكلف في الإقرار. ٧- إذا لم يتمكن المكلف من إثبات صحة المعلومات المدونة في إقراره بمستندات تقبلها الهيئة»، كما نصت المادة (١٨) من ذات اللائحة على أنه: «مع عدم الإخلال بأحكام المادة (العاشرة) من اللائحة، على كل مكلف الاحتفاظ - داخل المملكة وباللغة العربية - بالدفاتر التجارية الضرورية لتحديد وعاء الزكاة بشكل دقيق، مع الاحتفاظ بالمستندات التي تثبت صحتها والبيانات والإيضاحات التي تؤيدتها، ويقع عبء إثبات صحة ما ورد في الإقرار من بنود وأي بيانات أخرى على المكلف، وفي حال عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، جاز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يثبت المكلف صحته أو القيام بربط تقديره وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها»، كما نص قرار وزير المالية رقم (٨٥٢) الصادر بتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ على أنه: «تسري هذه القواعد على إقرارات مكلفي التقديري التي تقدم بعد ١٩/١٢/٢٠٢١م. وفقاً لما ورد في البند (ثالثاً) من قرار وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٢٢١٦) وتاريخ ٠٧/٠٧/١٤٤٠هـ»، كما نصت الفقرة (٣) من قواعد حساب زكاة مكلفي التقديري الصادر بالقرار الوزاري رقم (٨٥٢) وتاريخ ٢٨/٠٢/١٤٤١هـ على أنه: «يقدر وعاء الزكاة للمكلف الخاضع لهذه القواعد بتحديد رأس مال يتناسب مع دجم نشاط المكلف وفقاً للمعادلة الآتية: (المبيعات/٨) + (المبيعات×١٥٪) وبما لا يقل عن رأس المال الوارد في السجل التجاري أو التراخيص اللازمة للنشاط أو أي مستندات أخرى يمكن للهيئة

عن طريقها تحديد رأس المال»، وبناءً على ما تقدم، وبعد الاطلاع على البيانات المقدمة من الطرفين، وحيث يتضح أن نشاط المدعي يتمثل في (تجارة الجملة والتجزئة في الأدوات المدرسية والمكتبية..) وفقاً للسجل التجاري رقم (...) برأس مال (٣٠,...,٣٠) ريال، وبما أن المدعي يُصنف من صغار المكلفين الذي تتم محاسبته بالأسلوب التقديري، مع الأخذ بالاعتبار تجميع المعلومات التي تعكس بطريقة عادلة حقيقة النشاط، وحيث لم يقدم المدعي البيانات المالية التي يمكن الاعتماد بها بالمحاسبة عن الزكاة الشرعية، وفي ظل غياب ذلك، فيتحقق للمدعي عليها الربط في حال ظهر بيانات أو معلومات تعكس حجم نشاط المدعي الفعلي من خلال إقرارات ضريبة القيمة المضافة التي أقر بها المدعي، وباعتبار أن المصادر تشكل (٨٠٪) من الإيرادات، الأمر الذي يتعين معه لدى الدائرة رفض اعتراف المدعي.



### القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- قبول اعتراف المدعي / ... (هوية وطنية رقم ...) من الناحية الشكلية، ورفضه موضوعاً.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد دددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسليم نسخة القرار.

**وصلَ الله وسلامَ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.**